ـ كما كان يقول الشهيد كمال ناصر ـ ان يؤدي بأن نوازي بين أخطاء الملتزمين وبين خطايا المتربصين .

يتراءى لنا ان المخطط الذي يراد تنفيذه هو جعل التقسيم خيارا واردا من خلال عملية ابتزاز يقوم بها بعض قطاعات النظام بغية وضع الفرامل على مسيرة ونمو القوى الوطنية واليسارية والليبرالية والديمقراطية . حتى اذا صار التقسيم خيارا واردا عملت هذه القوى الوطنية والديمقراطية على اسقاط بعض مطالبها المشروعة وميعت برضاها التزاماتها المبدئية والسلوكية من أجل اسقاط خيار التقسيم وانقاذا لوحدة الوطن اللبناني وحرصا اكيدا منها على كيانه . وبرغم ان الظروف الدولية في المنطقة لن تجيز لخيار التقسيم ان يتم بالسرعة أو بالصيغة المرغوبة من بعض غلاة الانعزالية والطائفية الا انه من الاكيد ان الضالعين في تنفيذ مخططات الجناح الانعزالي اليميني في النظام دائبون على تثبيت ركائز حقيقية للتقسيم فيما اذا تم الآن أو في أية مرحلة لاحقة . ولقد تأكد لعديد من الدوائر الدبلوماسية التي راقبت عن كثب ما حدث في قبرص اجمالا ان هناك لا مجرد توارد في الافكار بل توارد في الخطط وفي التوقيت بين المطالبة التركية بالتقسيم في قبرص وترسيخ خطوط عملية ـ وان لم تكن شرعية أو قانونية ـ لتقسيم في العديد من المناطق اللبنانية يبدأ بتعويد الناس على احتمال وقوعها حتى لا تقاوم عند الحدوث . وليس أدل من ذلك هذه الاستقطابات الطائفية التي حصلت على أسس أحياء وقرى ومدن وان كانت الآن لا تزال محصورة فان استمرار الاقتتال من شأنه توسيع رقعة التقسيم في لبنان . اذن باستطاعتنا القول ان خيار التقسيم وان كان مستبعدا الآن وفي المرحلة الراهنة فان التيار الانعزالي الاستئثاري في الحكم يعمل على رسم ومن ثم وضع أسسه منذ الآن .

الا أن هذا التيار القائم في النظام يدرك أن قسما من محازبيه يخشى أن يؤدي التقسيم الى تهديد حقيقي لمصالحهم الطبقية البورجوازية والى الفرص المتاحة في الوطن العربي بأسره ، خاصة ان نشوء الاستثمارات في الدول المنتجة للنفط والسيولة التي تتمتع بها جعل هذه الفرص جذابة لتوظيف كفاءاتهم وخدماتهم في هذا المنحى . من هذه الزاوية يتبين لنا احتمالات اسقاط خيار التقسيم لا من خلال صلابة وقوة وجماهيرية هدف الوحدة الوطنية فحسب ، بل من خلال التهديد الحقيقي لمصالح فئة مركنتيلية تجارية تخشى أن تؤدي صهينة الطوائف في لبنان الى سلخه عن مصادر الاستفادة والانتفاع المتاحين لها في المجال العربي .

يبقى ان نعي ان مجموعة هذه العوامل بحد نفسها تجعل مراهنة التيار الانعزالي في النظام خاسرة كما تبين من جراء العزلة الحقيقية التي استشعرها دعاة هذا التيار من المؤتمرين في مقر البطركية المارونية في بكركي أثناء الازمة . ان استبعاد هذا الخيار لا يعني انه لم يعد لدى هذه الفئة خيارات أخرى تستهدف تصديع الوحدة العضوية للشعب اللبناني وتنحية لبنان عن تجربته وخاصة عن احتمالات تطور هذه التجربة .

من هنا تتجلى لنا بعض الحقائق الاساسية التي تنشأ عن عجز النظام من مجابهة التحديات المعاصرة التي يواجهها لبنان . حتى ان الفئة ذات النزعة الوطنية فيه ، والتي سبق لها ان ساهمت في احباط الكثير من مخططات التيار الانعزالي اليميني ، لم ترفع بمستواها الى الدرجة المطلوبة من أجل استيعاب تضاريس الازمة وتعقيداتها ، ناهيك عن انكشاف عجزها عن فهم كل ابعادها وعجزها في استنباط الوسائل الذاتية لمواجهتها ومعالجة ابعادها وذيولها . بمعنى آخر فان الازمة اللبنانية الراهنة لا تزال تعالج من